" تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر – دراسة تحليلية-"

- صاولي مراد ، أستاذ محاضر قسم (أ) ، جامعة 08 ماي 1975 قالمة .
mouradsaouli5@gmail.com
- عبد الرحماني فارس، أستاذ محاضر قسم (أ) ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.
abderrahmani.fares@gmail.com
- الهروشي خطاب، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
ekhattabe@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض الجوانب الهامة المتعلقة بتمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، تتناول الدراسة بالعرض والتحليل موقع مؤسسات التعليم العالي في منظومة المؤسسات الاقتصادية في الدولة، والإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي، وبصفة خاصة على مستوى التمويل مع التركيز على ظاهرة الاعتماد على الدعم الحكومي في تمويل الجامعات الجزائرية وكذا السعي إلى خلق موارد مالية ذاتية ، توصلت الدراسة إلى ضرورة إتباع بعض السياسات الكفيلة بتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم ، وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية .

الكلمات الدالة: الإنفاق العام، التعليم العالي، ميزانية الدولة، المخصصات المالية

Abstract :

This study aims at presenting some important aspects related to the financing of institutions of higher education in Algeria. The study deals with the presentation and analysis of the location of institutions of higher education in the system of economic institutions in the country and the reforms in the higher education sector, The study concluded that some policies should be adopted to improve the efficiency of expenditure on education and to maximize the use of international grants and loans from international organizations.

Keywords: public expenditure, higher education, state budget, financial allocations

المقدمة:

باعتبار أن التعليم العالي بجميع وظائفه يعتبر من أهم ركائز التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فلا بد من تطويره والتعجب يل تأهيله لتنفيذ المهام المنوطة به، حيث أن تطوير التعليم العالي عملية مستمرة تستوجب الأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع وخصوصياته التي ينبغي مراعاتها عند وضع أي خطة للإصلاح.

ترتبط قضية التكافؤ في الفرص وتوفير أفضل نوعية وجودة للتعليم بتمويل التعليم الجامعي ومعرفة مقدرة الدول بالإنفاق على التعليم الجامعي في توفير إطارات بشرية قادرة علي صياغة الاستراتيجيات والخطط، ومن ثم تنفيذ الأعمال المتعلقة بتلك الاستراتيجيات والخطط بمهارة تمكن من استغلال الموارد بكفاءة وفعالية، كما تأتي أهمية التعليم العالي أنه المسئول في تزويد المجتمع من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من أعقد القضايا التي تواجه الكثير من دول العالم ، على اختلاف مستويات نموها الاقتصادي، وهى قضية متجددة دوما نظرا لارتباطها بالتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي ، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية للتعليم الجامعي .

1- إشكالية الدراسة:

تعرضنا إلى مصادر التمويل بالجامعة ومختلف آلياته بعد فتح الأبواب أمام القطاع الخاص وانحصار الإعتمادات المالية على القطاع الحكومي فقط، وكما نعلم أن تمويل التعليم العالي في الجزائر هو مصدر حكومي، مما يجعل الدولة تتحمل التكاليف دائما، بغض النظر عن ظروفها الدولة الاقتصادية، تنحصر إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

- ما هي أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر قصد إيجاد طرق دينامكية في مجال تمويل التعليم العالي والبحث العلمي ؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ساهمت المخصصات المالية في عمليات التخطيط والتنفيذ التي عرفتها برامج وخطط التعليم العالي في الجزائر ؟
- هل الموارد المالية الحكومية تولي العناية الكافية في تمويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ؟
- هل وفرت خطط تطوير التعليم العالي والبحث العلمي إمكانيات وظروف للانتقال إلى المجال التطبيقي ؟

2- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات مخصصاته المالية والتي تؤثر في قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة في الجزائر.

- **الفرضية الثانية:** عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها في تمويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

- **الفرضية الثالثة:** يعاني البحث العلمي في الجزائر من معوقات أبرزها انفصال البحث العلمي عن المجال التطبيقي

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على سياسات الإنفاق على التعليم العام العالي في الجزائر من حيث واقع هذا الإنفاق وتطوره وتلبيته للتزايد السكاني ومدى تجاوبه مع التخطيط المستقبلي لسياسات الإنفاق ومسايرته للاتجاهات العالمية بما قد يسهم في رسم خطوط أو موجهات يمكن أن يسترشد بها مخططو التعليم العالي لرسم السياسات الخاصة بالإنفاق التعليمي

4- أهداف الدراسة:

- ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتكييفها مع كل التحولات الداخلية أو الخارجية.
- تعد مؤسسات التعليم العالي مركز إشعاع حضاري لتنمية المجتمع اقتصاديا وعلميا وثقافيا
- تعتبر الجامعات أهم مؤشرات المنافسة العالمية التي أصبحت توجه استثمارا في مجال البحث العلمي.
- تقييم مدى ربحية الاستثمار في التعليم العالي بالنسبة للفرد والمجتمع في الجزائر

5- منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى عرض البيانات وتبويبها ومن ثم تحليلها وهو يتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الموضوع **من خلال** تحليل المعطيات والبيانات الرقمية.

6- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية للدراسة: سوف تقتصر دراستنا على سياسات الإنفاق العام على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكيفية تفعيله في الجزائر.

- الحدود الزمنية للدراسة: تقتصر الدراسة الزمنية للبحث على دراسة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر للفترة 1960-2014

7- الدراسات السابقة:

- دراسة البشير عبد الكريم عام 2012 بعنوان قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو تعرض الباحث لدراسة العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي حيث تعرض الباحث ف دراسته إلى التأكيد على كثير من الدراسات السابقة التي تعرض لها بأن هناك علاقة إيجابية قوية بين معدلات الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة، وحاول في هذا السياق الكشف عن العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم المدرسي والجامعي في الجزائر، وركز على نفقات التجهيز مستخدما في ذلك دالة كوب-دوقلاس من أجل الوصول إلى القياس الكمي لأثر هذه النفقات على النمو. [(1)]

- دراسة هند عبد الرحمن المفتاح عام 2017 بعنوان التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق توصل الباحث إلى أن معظم الدراسات التي ناقشت التعليم العالي في الخليج والوطن العربي تؤكد على وجود فجوة، جزئية أو كلية، بين مخرجات التعليم ومتطلبات الاقتصاديات الوطنية وأسواقها. ولعل هذه الفجوة اتسعت بالتدريج مع الألفية الجديدة، وتسارع الثورة التكنولوجية، وتأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كِل من قطاعي التعليم العالي وسوق العمل، ثم في علاقتهما التعاونية والتكاملية؛ إذ بعد أن كان كل قطاع يعمل في عزلة واستقلال عن الآخر، اتخذ كل منهما العديد من الإجراءات التصحيحية، والمبادرات التطويرية للعمل؛ وفًقا لإطار موجِه هادف إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية اللازمة للتنمية بكل مجالاتها. تبدو، مع الأسف، الرؤية العامة للتعليم العالي في الوطن العربي، إجمالًا، مرتبطً ة إلى حٍّد بعيد بنمطية المناهج التعليمية التنظيرية التلقينية، وفًقا لمكوناتها النظرية والتطبيقية، وبعيدة من تطبيق مهارات التحليل والتفكير النقدي والإستراتيجي، وحل المشكلات وصناعة السياسات والقرارات وغيرها من المهارات البشرية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل.

بناء على هذه الرؤية؛ ليس غريبًا توجه نظم التعليم العالي إلى الاهتمام بالحصول على الشهادة أو المؤهل فقط، من دون الاهتمام بتوصيل المعرفة والمهارات المطلوبة إلى الخّريجين .[2]

- دراسة أشرف العربي عام 2010 بعنوان تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، تناول الباحث بالدراسة والتحليل موضوع الإنفاق على التعليم الذي هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي أيضاً، وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة. هذا ما تعلّمنا إياه أدبيات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي والتجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحات مشهودة في مجال النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية خلال العقود الخمسة الماضية. ولا شك أن الولوج إلى عصر المعرفة، بما تضمنه من ٍتكنولوجيات متطورة وتغيرات متسارعة وتحديات متنامية وفرص واسعة، قد ضاعف من أهمية التعليم باعتباره المحدد الرئيسي للّحاق بالركب العالمي للتنمية. ورغم الاعتراف الواسع بأهمية التعليم، إلا أن قضية "التمويل" تظل أحد القضايا الحاكمة التي تحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، خاصةً في البلدان النامية التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد وعجز الموازنة وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم. وبعيداً عن الجدل الأيديولوجي الذي يثار عادةً بين الخيارين "العام والخاص" في مجال الإنفاق على التعليم، فإنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دور "تكاملي" وليس "تنافسي" بين الخيارين، بمعنى أن الدولة لها دور أساسي في الإنفاق ٍعلى التعليم، يكمله ولا يقل عنه أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. إلا أن غالبية الآراء تذهب إلى أن الأهمية النسبية لكلا الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولى بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مراحل التعليم العليا [3]

المحور الأول:: التعليم العالي والية الاتفاق الحكومي

أولا- الإطار المفاهيمي للعلاقة بين سياسات الإنفاق والتعليم العالي

1- مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي؛ التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية، فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك: الجامعة، الكلية، الأكاديمية.

فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، و هذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمة "كلية" للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة. و هو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة (الموسوعة العربية العالمية،الجزء تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها، ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم الحيوان.، العلوم الاجتماعية علم النفس، علم الاجتماع، التربية..، العلوم الإنسانية التاريخ،

الفلسفة...) وغيرها. وعلى النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات و الأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفة ، مما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل و المساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع .[4]

2- دواعي التوسع في التعليم العالي:

يمثّل المعطى الديمغرافي أول دافع للزيادة في الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي، إذ قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في 2013بنحو 370مليون نسمة .1وقُدر معّدل النمّو السكاني بنحو 2.4 % للفترة الممتّدة بين 1980و ،2010 وهي نسبة مرتفعة تتجاوز ما هي عليه في بقية أقاليم العالم، فعندما نفحص البيانات الإحصائيّة التفصيلية نلاحظ أن معدل نمّو السكان في العالم يصل إلى ،1.6%بينما نسبته أقل بكثير في الدول المتقّدمة (أمريكا :،0.8%وأوروبا 0.3%) وترتبط هذه المعّدلات بارتفاع نسبة الخصوبة والإنجاب في الدول العربّية التي تعّد من أرفع النسب في العالم، ولكن تضخم النمّو السكاني يخفي تباينا كبيرا بين الدول، حيث تبلغ هذه النسبة 1.07 %في تونس عام 2013 و 3.16 بالسودان و 3.24بليبيا، و4,13 % في الصومال و3.86 % في الأردن و 2.26 بموريتانيا و2.23 % بالعراق ، وبشكل عاّم فإن مجتمعات الوطن العربـ ي شابّة، تقع أعمار أغلب سكانها بين 15و 40عاماً. وتبلغ نسبة الفئة العمرّية الأقل من 15 سنة حوالي 33 % وتمثل شريحة السكان الذين تقع أعمارهم دون 25سنة أكثر من ، 50% أضف إلى ذلك أن واحداً من بين كل خمسة أشخاص يقع سّنه بين 24-15 سنة، وهذه النسبة المرتفعة للشباب يمكن أن تكون المحّرك الرئيس للتنمّية الاقتصاديّة لهذه الدول إذا ما تّم إعدادها وتكوينها بشكل جّيد. ولكن هذه الكتلة الشبابية العربّية ستكون لسنوات قادمة أو رّبما لعقود قادمة ضاغطاً يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية. وإذا لم تستوف هذه الاحتياجات فسيؤّدي الأمر إلى تفـ شي الأمّية والجهل وزيادة معّدلات البطالة والفقر وما يتبع ذلك من تبعات اجتماعية سلبّية وزيادة في عدم الاستقرار.[5]

ثانيا- خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي :

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة ، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها

2- تحديد النفقات المباشرة ، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد

3-تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق ، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

الأول: فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته.

الثاني: الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي

4-تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم فى تمويل التعليم الجامعى ، واتخاذ القرار فى ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

5-تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي ، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين ، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة ، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم ، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة.[6]

ثالثا- مصادر تمويل التعليم الجامعي :

تتمثل مصادر التمويل الرئيسية للجامعات الحكومية بالتمويل الحكومي (الضرائب والمنحة الحكومية) وبالرسوم الطلابية وبالإيرادات الذاتية والمساعدات والهبات وبالقروض بكفالة حكومية ومن هذه المصادر ما يلي: [7]

1- **التمويل الحكومي**: والمتمثل في الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية حيث وتستوفى الرسوم الجمركية بواقع 4% من قيمة البضائع المستوردة لحساب الجامعات وتستوف بموجب النظام المعدل رقم 13 لسنة 1984، أما الرسوم الإضافية والتي تجبى بموجب قانون الرسوم الإضافية للجامعات رقم 4 لسنة 1985

2- **رسوم رخص المهن:** وتتضمن هذه الرسوم نصف دينار عن كل عقد أو معاملة تحرر لدى كاتب العدل، 1% من الإيرادات الإجمالية للغرف التجارية والنقابات، ونصف بالمائة (0.05%) من قيمة الأراضي لدى إفرازها أو بيعها أو رهنها أو تأمينها، وواحد بالألف من قيمة العطائات لدى الدوائر الرسمية (01%)، وتتوزع إيرادات هذه الرسوم بين الجامعات الأردنية بموجب معايير يتم الاتفاق عليها في مجلس التعليم العالي) .الطراونة(

3- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تمويل الجامعة وخاصة في الدول الصناعية والمتقد .فهو يساعد على توظيف خريجي الجامعة من جهة ومن جهة أخرى يطلب تكوين إطارات جامعية كفئة كي يستفيد منها، أو رسكلة الإطارات العاملة به لأن مناصب العمل في تغيير مستمر.ويتطلب مهارات ومعارف جديدة ومقابل ما تقدمه الجامعة من مهمات في التكوين والرسكلة، فإن هناك مقابل مادي يدفعه القطاع الخاص يليها للجامعة قصد تمويلها .فالعلاقة بينهما علاقة تكامل.ولا يستطيع أحدهما التخلي عن الآخر. وتقرير المجموعة الأوربية (1993)يؤكد على أنه منذ الثمانينات ازدادت وتيرة التعليم الخاص من التعليم العام وهذا سواء فيما يخص المساهمة في تمويل مؤسسات التعليم العالي أو في توظيف خريجيها. كما تؤكد نفس الوثيقة أن هناك تحول وظيفة الإعداد من أجل العمل بالقطاع العام إلى الإعداد للعمل في القطاع الخاص ،خاصة بالنسبة لتطور التكوين في الاقتصاد،التجارة والتسيير.وتجدر الإشارة إلى انفتاح التعليم العالي على العالم الخارجي وجهود الشراكة مع الأوساط المهنية أدى بالتمويل الخاص لأن يعرف أهمية متزايدة في التعليم العالي حتى على مستوى المؤسسات العمومية.

4- **تسويق العلوم** :انتهجت بعض جامعات الدول المتقدمة سياسة تمويلية تتمثل في تسويق العلوم و المعارف و الخدمات و الاستشارات، حتى تكون في راحة مادية معتبرة فتسوق المعارف والخدمات والاستشارات إلى الذين يرغبون سواء أكانوا طلبة أو صناعيين أو مؤسسات كاملة وبكل تأكيد فإن الطلبة والصناعيين والمؤسسات التي ترغب في شراء هذه العلوم والمعارف والخدمات والاستشارات، ستطلب تعليما ذا نوعية عالية وترغب في الحصول على شهادات معترف بها وخدمات رفيعة المستوى

المحور الثاني:سياسات الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر

أولا: التطور القانوني والمؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة2012:

اعتبر ضمان التعليم وكذا التسيير الإداري للجامعة مهمة ذات صبغة أولوية بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال، لذلك فقد تم تعليق آفاق البحث العلمي في الجامعات، وقد كانت محاولات فردية لبعث النشاط البحثي في الجامعة بدءا من سنة 1964ليتم بعدها التعاون العلمي بين الجزائر وفرنسا في إطار البروتوكول الجزائري-الفرنسي في 16مارس 1968 والذي مدته أربع سنوات (1968-1971) بتمويل مشترك. بلغ عدد الباحثين في الفترة (1968-1969) حوالي 215 باحث منهم 164 ينشطون في الجامعات ، ولكن مع استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم اتخاذ جملة من القرارات لتنظيم البحث العلمي التي ترمي إلى إدماجه في نشاطات التعليم العالي، كما تم تأسيس اهلس الوطني للبحث Conseil National de la Recherche (CNR) سنة 1971 الذي تولى تحديد توجهات البحث العلمي والمخطط الوطني للبحث، بالإضافة إلى المنظمة الوطنية للبحث العلم L'organisme National de la Recherche Scientifique (ONRS) في 21 جويلية 1973 والتي كانت مهمتها تنفيذ مشاريع البحث العلمي، لقد عرفت هذه الفترة ارتفاع في عدد الباحثين حيث بلغ 1400أستاذ باحث في الجامعات و 700باحث دائم ،3إلا أنه وبعد حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي في ديسمبر ،1983وبغياب الإطار التنظيمي تميزت الفترة 1984-1985 بانخفاض الاعتمادات المالية الممنوحة للجامعة في إطار البحث على العلمي، إلا أنه تم إعادة حركيته مع إنشاء المحافظة ال يا للبحث في جوان 1986حيث تم تمويل سير برامج فرق ووحدات بحث معتمدة والتي بلغ عددها سنة 1990 حوالي 500 فرقة تضم 3500 أستاذ باحث ،4و يمكن توضيح التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى 2012 .[8]

ثانيا- واقع الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر

إن التطور المعتبر في اعتمادات التسيير الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي انتقلت من 34.86مليار دج لسنة 2000 إلى 212.83مليار دج أي بزيادة تتعدى 170مليار دج. تختلف نسبة الزيادة في الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع من سنة لأخرى، بحيث بلغت نسبة الزيادة أدنى مستوى لها في سنة 2000بنسبة 4%بينما في سنة 2011 وصلت هذه النسبة أقصى مستوى لها بمعدل تجاوز 22% لكن وبالرغم من كل هذا تبقى نسبة الزيادة في قيمة الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع منخفضة إذا ما قورنت بسنوات التسعينيات أين وصلت نسبة الزيادة في اعتمادات التسيير أقصاها في سنة 1992بنسبة تتعدى 45%

شكل رقم (1): توزيع الاعنمادات المالية النهائية حسي المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة (2000-2011)

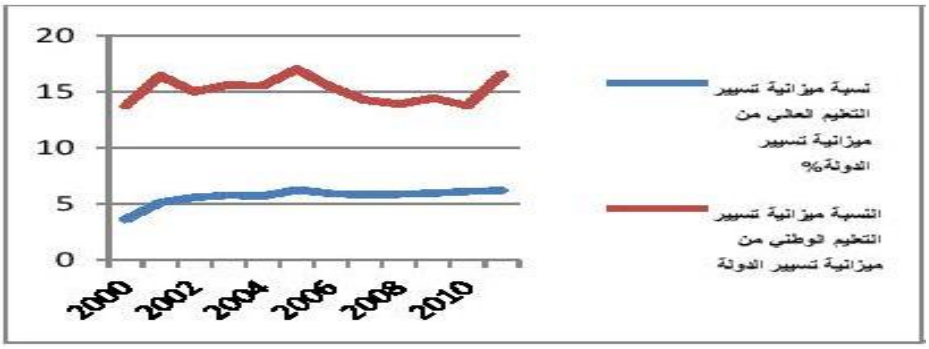

المصدر: مقداد يسرى وبوسالم فاطمة،آثار الإنفاق التعليمي على النمو الاقتصادي في ظل مخططات الإنمائية للألفية دارسة قياسية تقيميه لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة البشائر الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، العدد 2014/01، ص 97.

وقصد التخفيف من حدة الانعكاسات ـ السلبية للأزمات العميقة التي مرت بها البلاد فقد بادرت الحكومة إلى اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة من شأنها تهيئة الظروف الملائمة نحو تحقيق تنمية مستدامة لكافة القطاعات. وعلى هذا الأساس فقد تدعم قطاع التربية الوطنية بحصة معتبرة من مخصصات البرنامج والتي قدرت بـ 27مليار دج أي بنسبة 30%من حصة النشاطات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وبالتالي فقد ساعد هذا البرنامج على تعزيز قطاع التربية بعدد معتبر من المشاريع والتي وصل عددها إلى 1046برنامج في غضون4 سنوات أي بمعدل 260مشروع كل سنة 36كم. اعتبرت سنة 2004 منعطفا أساسيا في مسار التقويم الوطني عبارة عن برنامج تكميلي ألا وهو برنامج دعم النمو ليسد من نقائص برنامج الإنعاش الاقتصادي. ولقد سمحت المخصصات المالية الضخمة لهذا البرنامج والمقدرة بـ 2202.7مليار دج من توفير عناية خاصة لكل قطاع وعلى رأسها قطاع التربية الذي خصص له ما يقارب 200مليار دج تحت اطار تحسين ظروف ومعيشة السكان، هذا وقد استفاد القطاع أيضا من مبالغ مالية معتبرة ‹دف تنمية النشاطات بمناطق الجنوب وكذا الهضاب العليا. فبالنسبة لمخصصات القطاع من البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب فقد بلغت 5.49م دج تحت إطار اعتمادات الدفع لسنة ،2007 لتنخفض بعد ذلك إلى 500 مليون دج لسنة 2010 أما فيما يخص البرنامج الخاص بالهضاب العليا فقد خصص لقطاع التربية ما يزيد عن 11م دج لسنة ،2007بينما في سنة 2010 فلم يستفد القطاع سوى من 700مليون دج من مخصصات هذا البرنامج.[9]

1- التمويل الحكومي للتعليم العالي في الجزائر:

تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98 % ودور القطاع الخاص 2 %، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي ، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة.. ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي..[10]

2- تطور ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في قطاع التعليم العالي:

إن لنسبة المخصصة لكل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من الميزانية المخصصة للقطاع ككل، نقدمها في الجدول الموالي الذي يبين تطور هاتين الميزانيتين خلال العشريات الأربعة الأخيرة

جدول رقم (1): تطور ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في قطاع التعليم العالي:

السنوات	ميزانية القطاع	ميزانية التجهيز	%	ميزانية التسيير	%
1979 / 1973	6784000	2625000	38.69	4159000	61.31
1989 / 1980	51676000	22248000	43.05	29428000	56.95
1999 / 1990	212211370	45753000	21.56	166458370	78.44
2009 / 2000	988458413	379864568	38.43	608593844	61.57

المصدر: تيلولت سامية، أثر التنمية على التعليم العالي بالجزائر،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 04، ص 60

وتظهر بيانات جدول توزيع النفقات بين ميزانية التجهيز وميزانية التسيير، باعتبار أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية العامة للتعليم العالي موجهة للتسيير، والمبالغ المكونة لهذه الأخيرة كانت تتوزع خلال معظم الفترات حسب النسب التالية[11] :

-45 % من ميزانية التسيير تصرف في خدمة أعباء الأجور.

- 40 % من ميزانية التسيير تصرف في الخدمات الجامعية.

- 15 % من ميزانية التسيير تصرف لصالح البحث العلمي والتي بدورها تصرف85 % منها لكتلة الأجور ومنح البحث. أما ميزانية التجهيز: فتشمل حجم النفقات المسخرة لإنجاز المؤسسات وهياكل الاستقبال الضرورية لسير نشاطات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومن خلالها نتعرف على المجهود الذي تبذله الدولة في ميدان الاستثمار الموجه للتكوين العالي

3- الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي:

يبين الجدول الموالي تطور ميزانية التسيير لهذا القطاع من سنة 2000 إلى غاية 2014

جدول رقم (2): حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة دج

السنوات	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع	النسبة
2000	965.328.164.000	38.580.667.000	% 4.00
2001	836.294.176.000	43.591.873.000	% 5.21
2002	1.050.166.167.000	58.743.195.000	% 5.59

2003	1.097.385.900.000	63.494.661.000	% 5.78
2004	1.200.000.000.000	66.497.092.000	% 5.54
2005	1.200.000.000.000	78.381.380.000	% 6.53
2006	1.283.446.977.000	85.319.925.000	% 6.64
2007	1.574.943.361.000	95.689.309.000	% 6.07
2008	2.017.969.196.000	118.306.406.000	% 5.86
2009	2.593.741.485.000	154.632.798.000	% 5.96
2010	2.837.999.823.000	173.483.802.000	% 6.11
2011	3.434.306.634.000	212.830.565.000	% 6.19
2012	4.308.250.475.000	277.173.918.000	% 6.01
2013	4.335.614.484.000	264.582.513.000	% 6.10
2014	4.714.452.3666.000	270.742.002.000	%5.74

المصدر: قريبي ناصر الدين، مواءمة مخرجات التعلم العالي لسوق العمل في الجزائر-دراسة استكشافية-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 2015/04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ن جامعة أم البواقي، ص 152.

من خلال الجدول السابق وعند مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة يتبين أن هناك مؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات الأخيرة، حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2014 ما يعادل 270.742.002.000 دج بنسبة تعادل 5.74%من ميزانية الدولة، مقارنة مع سنة 2000 والتي خصت لهذا القطاع ما يقارب 38.580.667.000 دج أي بنسبة 4%من ميزانية الدولة، وشهدت ميزانية قطاع التعليم العالي معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2014 وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الاعتمادات الموجهة للقطاع إلى ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات، ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية و ، ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات. [(12)]

ثالثا- مقترحات تحسين تمويل البحث العلمي في الجزائر:

إن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لدى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته المتمثلة في نوعية الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الإنسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مثار جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل المالي32) (أما إذا تناولنا موضوع تمويل البحث العلمي فالقضية قد تكون حرجة للغاية لأن معدل إنفاق الدول العربية لا يتعدى 0.2% حسب الإحصائيات المتداولة

والجزائر ليست أحسن حالا بالطبع من بقية الدول العربية .وعلى كل يمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حالياً تتمثل فيما يلي[13]:

- الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي لحد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها.
- المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو.
- الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى.
- المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية. وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يأمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي كالتالي:
- القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية.
- القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الاهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.
- قطاع الأوقاف الذي تم تغييبه تماماً للإسهام في حل هذه المشكلة رغم دوره المشرف سابقاً.
- هيكلة الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرون: إن هذه النقطة مهمة جداً لأن الجامعة الجزائرية في وضع سيئ وهذه حقيقة مؤلمة كما أنها لا تخفى على الداني والقاصي لأنها تحولت من مركز ريادي يقود المجتمع في السابق إلى تابع لا حول له ولا قوة، بحيث تغير دورها من مصدرة للقيم الاجتماعية وقيم العلم والمعرفة والثقافة إلى ساحة يعيث فيها كل من هب ودب فسادا، كما تغيرت نظرة المجتمع لأهل العلم والمعرفة من نظرة تقدير واحترام إلى نظرة دونية لدى فإن إنقاذ الجامعة مما آلت إليه أصبح أكثر من ضرورة حتى نعيد لهذا الصرح العلمي كرامته المهدورة.

الخاتمة:

إن مستقبل أي دولة يتوقف إلى حد كبير على المساهمات التي سيقدمها التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق تنمية مهارات مواردها البشرية، وتوليد فرص العمل في شركات قادرة على التنافس على الصعيد الدولي، وعن طريق اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية. حيث أشرنا إلى أن أهمية مؤسسات التعليم العالي تكمن في أحد أهم مخرجاتها و هم حاملي الشهادات الذين يمثلون: المخرجات و المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية. من خلال بتزويدهم بالمعارف، المهارات، القدرات و المؤهلات اللّازمة، إلا ان نقص الموارد المالية يقف عائقا أمام الإصلاحات الخاصة بالنظام التدريسي ويجعله إصلاحا مشوها، مما يشكل عائقا أمام الهيئات المسؤولة عن التعليم العالي حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة

و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، لهذا عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات ، إن التعليم الجامعي في الجزائر يواجه مشاكل تمويلية عديدة، ترجع بالدرجة الأولى إلى ندرة الموارد المالية التي تعاني منها الدولة من جهة وإلى تزايد أعداد الطلبة من جهة أخرى

اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يواجه الإنفاق على التعليم عموماً العديد من المشكلات المزمنة، هذا إلي جانب الأعداد الكبيرة المتدفقة سنويا على الجامعات والمعاهد العليا خاصة في ظل معدلات النمو السكانية المرتفعة،الأمر الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل وتتزايد هذه المشكلة مع ارتفاع الطلب على التعليم العالي في مقابل محدودية الموارد المالية في الجزائر على مقابلة هذا الطلب خاصة في ظل تبني فكرة التعليم المجاني، وتزايد القناعات بين أغلب شرائح المجتمع الوطني بضرورة

الالتحاق بالتعليم العالي ، كلها أسباب تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة الأمر الذي يؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة، **وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- الفرضية الثانية: تتطلب مؤسسات التعليم العالي في أي مكان من العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد أخرى حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها. وتواجه الجزائر صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي. وتظهر المشكلة بشكل أكثر وضوحا في كون أن اعتماد الجزائر بشكل أساسي علي الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم العالي. التي تواجه عجزا ماليا متكررا يعكس محدودية الموارد المتاحة، **وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- الفرضية الثالثة: إن احد المعوقات التي يعاني منها التعليم العالي والبحث العلمي هو عدم التنسيق بين الجهات المنتجة للبحث العلمي وسوق العمل ،وربما يرجع هذا إلى عدم حصول الباحثين على المعطيات والبيانات لإجراء بحوثهم في بعض المجال المهمة مما يجعلهم يتوجهون للبحث في محاور أخرى تتوفر فيها المعطيات والبيانات أكثر، **وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

- يساهم التعليم العالي والبحث العلمي على التطور الاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها.
- ضعف حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر علي التعليم العالي ، مقارنة ببعض الدول العربية.
- إن خريجي الجامعات الجزائرية ليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءات والتأهيل والذي يدل على سوء العلاقة بين الجامعة وهياكل التمويل الدولة.
- من خلال مراجعة ميزانية قطاع التعليم العالي ونسبة الإنفاق على البحث العلمي أنها ضعيفة نوعا ما في الجزائر، حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم والبحث العلمي خلال السنوات العشر الأخيرة نسبة ضعيف من الحجم الكلي لميزانية الدولة

توصيات الدراسة:

- ضرورة دعم التزام مؤسسات المجتمع المختلفة بأهمية تطوير الموارد البشرية للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنتاجية.
- إعداد تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة يتوافق مع سوق العمل.
- تحديث نظم المعلومات واستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض في كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة
- ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية، ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم

قائمة الإحالات والمراجع:

[1]- البشر عبد الكريم. (2012). ، قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو. *تعزيز الصلات بين مخرجان التعليم وسوق العمل جامعة مستغانم*

[2]- هند عبد الرحمان المفتاح. (2017). *التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق*. قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات

[3]- شرف العربي. (2010). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة. *أولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية* .

[4]- نوال نمور. (2011-2012). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي. *مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة* ، صفحة 14.

[5]- نور الدين الدقي. (2015). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي. *المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العاليم والبحث العلمي في الوطن العربي : تكنولوجيا الاكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري مصر* ، صفحة 05.

[6]- طارق عبد الرؤوف محمج عامر. (2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة. *ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة* ، صفحة 07.

[7]- علي زرزور. (2005-2006). تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس. ماستر. دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل- دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة و المركز الجامعي بأم البواقي . *مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة* ، صفحة 23.

[8]- فلاح كرمية. (2016). البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، صفحة 209

[9]- مقداد يسرى. (2014). ،آثار الإنفاق التعليمي على النمو الاقتصادي في ظل مخططات الانمائية للألفية - دراسة قياسيةتقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 19902013. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، صفحة 97

[10]- موسى نور الدين. (2011-2012). تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 200-2009. *مذكرة مجستير غر منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلسمان* ، صفحة 64.

[11]- تيولت سامية. (2014). أثر التنمية على التعليم العالي بالجزائر. *مجلة علةم الاقتصاد والتسيير والتجارة* ، صفحة 60.

[12]- قريبي ناصر الدين. (2015). مواءمة مخرجات التعلم العالي لسوق العمل في الجزائر-دراسة استكشافية. *مجلة البحوث الاقتصاديةوالمالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي* .

[13]- كبار عبد الله. (2014). الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي: تحديات و آفاق. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* ، صفحة 308.